الخليج العربي ..... المجلد الخامس عشر ..... العدد (I) 1983
..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، الجمهورية العراقية .....

الاقتصاد العراقي زمن الحرب... تجربة نموذج للتنمية والدفاع (*)

الدكتور عصام رشيد حويش

المعهد القومي للتخطيط ـ وزارة التخطيط
(بغداد)

أولاً ـ مقدمة

لابد من التأكيد ابتداءاً ان التطورات الاقتصادية الواسعة التي عاشها قطرنا بعد ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ هي نتيجة حتمية للتفاعل بين نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي وبين تجربة التطبيق الرائدة والمتميزة التي يحققها في هذا الجزء من الوطن العربي وقد كان لهذا التفاعل نتائجه الايجابية في الحفاظ على الوضع الاقتصادي المتين للقطر وهو يخوض واحدة من أكثر الحروب التي نشبت بعد الحرب العالمية الثانية أهمية واتساعاً.

لقد أدركت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي الأبعاد العميقة للدور الرائد الذي يمكن أن يؤديه العراق على الساحة العربية، بثقله السكاني والاقتصادي، في رسم مستقبل الأمة العربية، والامكانات التي يمكن أن يساهم بها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع العربي.. كما أدركت القيادة السياسية أن الدور الطليعي الذي يضطلع به العراق لبناء القاعدة الأخلاقية والمادية لانطلاق الثورة العربية سيواجه بالتحديات من قبل أعداء الأمة، لذلك فقد اتخذت كافة الاجراءات لحماية الثورة وتوفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لجماهيرها.. وما نشهده اليوم من متانة الاقتصاد العراقي وتطوره، برغم مضي حوالي السنة والنصف على نشوب حرب جبهتها تزيد على الألف كيلومتر، ان هو إلا ثمرة لهذه الجهود ونتيجة أكيدة للاجراءات المتعددة والبعيدة المدى التي اتخذت تحسباً لهذه الظروف.

لقد كانت القناعة تامة دائمًا بأن العراق وهو يجتاز الحدود المسموح بها للشعوب النامية وفي اختراقه لعنق زجاجة التخلف ودخوله مرحلة الانطلاق في طريق التنمية، معرض للعدوان سواء من الكيان الصهيوني

(*) ورقة قدمت باسم المجلس الوطني للسلم والتضامن في الجمهورية العراقية إلى الندوة العلمية العالمية التي عقدتها جامعة البصرة بالاشتراك مع جامعة اكستر في انكلترا بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٨٢.

أو من القوى الامبريالية مباشرة (حين هددت الولايات المتحدة باحتلال آبار النفط في المنطقة العربية) أو من قبل نظام عميل قادر على تنفيذ هذه المخططات. إن تسلسل أحداث التأريخ المعاصر منذ نشوء النظام الرأسمالي بصيغته الحالية تدلل على جوانب الصراع بين المصالح التي أفرزها التقدم الصناعي ومصالح شعوب العالم.. بعد أن تطورت صيغ الاستعمار من التواجد العسكري أو استلام دفة الحكم والقهر، إلى ربط الاقتصاد بعجلة الانتاج الرأسمالي ضماناً للسيطرة والتحكم في حالة مجيء حكومات وطنية لكي يبقى الاقتصاد يبقى أسيراً للسوق العالمية التي تسيطر عليها الشركات الكبرى متعددة الجنسية، ولقد بات من الملاحظ تضاؤل نواحي الاستقطاب الدولي على أسس التقدمية والرجعية وعلى أساس اليمين واليسار إلى انقسام العالم إلى معسكر غني ذو مصالح ثابتة ومعسكر فقير يضم شعوب العالم النامي التي تواجه عمليات التنمية فيها عرقلة شديدة الفاعلة من قبل المعسكر المقابل.. وأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة العالمية معوقاً لتنمية الشعوب المتخلفة بدل أن تكون أداة مساعدة لها.

كما أوضحت هذه التطورات سعي المصالح الامبريالية لتحطيم الاقتصادات التي تتطلع إلى النمو والتقدم حتى بالنسبة للأنظمة ذات العلاقات الجيدة مع الدول الرأسمالية لصناعية المتقدمة والمتعاونة معها أو حتى الحليفة لها، ويمكن الملاحظة بأنه رغم عمالة النظام الملكي الذي كان حاكماً لايران ورجعيته، إلا أن علاقة الشاه بالأوساط الغربية لم تساعده على الديمومة، لذلك فانه برغم ضالة القوة التي جاءت بالحكومة الخمينية إلى سدة الحكم إلا أن القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية لم تتحرك لحماية عميلها الشاه، ويظهر كأن مخططهم المجيء بحكومة عميلة جديدة تتخذ لها من الدين ستاراً، باعتباره من المعتقدات شديدة التأثير في شعوب ايران، وترتدي لبوس الوطنية تغطية لأهدافها الحقيقية التي تتمثل بضرب الاقتصاد الايراني وخلق المشاكل في أغنى منطقة نفطية في العالم وهي منطقة الخليج العربي. كما ان امتلاء مخازن ايران بالأسلحة والأعتدة كان يتطلب من منتجي السلاح اتخاذ الاجراءات لافراغها من أجل تحقيق صفقات جديدة لتصدير الأسلحة. ولقد كان النظام الخميني منفذاً مثالياً للخطة المرسومة له.

ثانياً ــ مؤشرات تطور الاقتصاد العراقي خلال الفترة ٧٠ ــ ١٩٧٩

شهد القطر العراقي خلال الفترة ٧٠ ــ ١٩٧٩ تطورات هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الجهود الانمائية المكثفة والمتعددة الجوانب التي بذلت عقب قيام ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ وتأميم عمليات استخراج وتصدير النفط الخام عام ١٩٧٢، والذي ساهم مع التصحيح العالمي لأسعار النفط الخام المصدر في زيادة عائدات البلاد من القطع الأجنبي الأمر الذي وفر لخطط التنمية القومية موارد عالية للتنفيذ.. وقد انعكس ذلك في تحقيق الدخل القومي معدل نمو سنوي مركب قدره ٢٩,٠٪ بالأسعار الجارية، كما شهد القطر تحسناً كبيراً في أنماط توزيع الدخول بسبب زيادة حصة الأجور والرواتب في الدخل القومي إذ ارتفعت تعويضات المتشغلين مثلاً من ٣٨٩,٠ إلى ١٩٥٥,٠ مليون دينار بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٩ (بالأسعار الجارية).

كما ارتفع أيضاً خلال نفس الفترة (٧٠ ــ ١٩٧٩) الانفاق الحكومي للأغراض الاستثمارية لتنفيذ خطط التنمية القومية من ٧٨,١ إلى حوالي ٢٥٠٠,٠ مليون دينار وارتفع الانفاق الحكومي الجاري من ٣٠٣,٤ إلى ٢٣٥٠,٠ مليون دينار تقريباً.

وبالنظر في المؤشرات الاجمالية للاقتصاد العراقي يتضح لنا ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في عموم القطاعات من ٢٦٥٦,٥ إلى ٧٠٣٣,٠ مليون دينار بين سنتي ٧٠ و١٩٧٩ (بأسعار سنة ١٩٧٥ الثابتة) أي بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ١١,٤٪. ولقد حقق القطاع الاشتراكي

خلال هذه الفترة معدلات نمو عالية إذ ارتفعت حصته في اجمالي ناتج القطاعات من ٢٥,٩٪ فقط في سنة ١٩٧٠ إلى ٨١,٠٪ في سنة ١٩٧٩. أما تكوين رأس المال الثابت في اجمالي القطاعات فقد ارتفع من ٣٣٢,٢ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ إلى ١٤٣٣,٩ مليوناً في سنة ١٩٧٩ وبمعدل نمو سنوي مركب مقداره ١٧,٦٪.

أما بحسب القطاعات الاقتصادية فإن ناتج القطاعات السلعية (عدا النفط الخام) ارتفع من ٥٧٦,٨ مليوناً في سنة ١٩٧٠ إلى ١٤٢٤,٠ في سنة ١٩٧٩، وبرغم معدل النمو العالي الذي تحقق في هذه القطاعات والبالغ ١٠,٦٪ سنوياً إلا أن أهميتها النسبية إلى أجمالي القطاعات انخفضت من ٤٩,١٪ إلى ٤٦,٢٪ لصالح القطاعات التوزيعية التي ارتفعت أهميتها النسبية خلال نفس الفترة من ٢٠,٤٪ إلى ٢٦,٢٪ ومن بين هذه القطاعات ارتفع ناتج قطاع الصناعات التحويلية من ١٥٥,٩ إلى ٤٨١,٧ مليون دينار لترتفع أهميتها النسبية إلى اجمالي القطاعات من ١٣,٣٪ إلى ١٥,٦٪، كما تحققت معدلات نمو عالية أيضاً في قطاع الكهرباء والماء وقطاع التشييد والبناء الذي ارتفعت أهميته النسبية من ٦,٦٪ إلى ١٦,٠٪ بسبب ارتفاع ناتج القطاع من ٧٧,٩ إلى ٤٩٣,٩مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مقداره ٢٣,٠٪ وفي خلال الفترة تراجعت أهمية القطاع الزراعي من ٢٧,٢٪ في السنة الأولى إلى ١٢,٢٪ في سنة ١٩٧٩ بسبب ارتفاع ناتج القطاع من ٣١٩,١ إلى ٣٧٧,٥ مليون دينار فقط.

أما القطاعات التوزيعية والتي تشمل تجارة الجملة والمفرد والنقل والمواصلات إضافة إلى البنوك والتأمين فقد ارتفع ناتجها من ٣٤٠,٣ مليون دينار في سنة ١٩٧٠ إلى ٨٠٧,٣ في سنة ١٩٧٩ أي بمعدل نمو سنوي مقداره ١٠,١٪. ومن ضمن هذه القطاعات تحقق أعلى معدل للنمو في قطاع النقل والمواصلات والخزن إذ ارتفع انتاج القطاع من ٨٧,٧ إلى ٣١٧,٠ خلال فترة الاشارة وبمعدل نمو سنوي مقداره ١٥,٣٪.

وعند ملاحظة تطور القطاعات الخدمية يلاحظ أنها حققت معدل نمو سنوي مقداره ١٠,١٪ فقد ارتفع ناتج هذه القطاعات من ٣٥٨,٤ مليون دينار في السنة الأولى إلى ٨٥٠,٨ مليوناً في السنة الأخيرة إذ ارتفع ناتج ملكية دور السكن من ٦٨,٤ مليون دينار لسنة ١٩٧٠ إلى ١٥١,٤ في سنة ١٩٧٩ والخدمات الاجتماعية والشخصية من ٢٩٠,٠ إلى ٦٩٩,٤ مليون دينار.

وبالنظر للأهمية نشاط التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي الناجمة عن اتساع الاعتماد على قطاع تصدير النفط الخام من جهة ولضيق حجم الانتاج المحلي الذي استدعى الاعتماد على السوق العالمية للحصول على معظم احتياجات القطر للسلع الاستثمارية والاستهلاكية، لكل ذلك فقد تبوأت التجارة الخارجية مكانة متميزة ضمن النشاط الاقتصادي الاجمالي للعراق، وقد ارتفعت أقيام صادرات القطر السلعية ٣٩٢,٣ مليون دينار سنة ١٩٧٠ إلى ٣٠٢١,٢ مليوناً في سنة ١٩٧٧ (آخر سنة تتوفر عنها بيانات) أما أقيام الاستيرادات فقد ارتفعت خلال نفس الفترة من ١٨١,٧ إلى ١٤٧٣,٦ مليوناً في سنة ١٩٧٨[1].

لقد ساهمت الموارد البشرية والطبيعية العالية التي يملكها العراق في الوصول إلى هذه النتائج الايجابية على صعيد تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني فالعراق برغم وقوع ٥٨,٢٪ من مساحته البالغة ٤٣٨ ألف كيلومتر مربع ضمن المناطق الصحراوية إلا أن عدد سكانه لم يتجاوز في سنة ١٩٧٩ (١٣,٥) مليون نسمة بكثافة سكانية بلغت ٣١ نسمة/كيلو متر مربع. كما أن هذه البلاد تتمتع بوفرة عالية نسبياً في مصادر المياه السطحية متمثلة بنهري دجلة والفرات وعدد كبير من الأهوار والبحيرات وكذلك ثروة

(١) البيانات المتعلقة بتطور الاقتصاد العراقي، مصدرها دراسة عن سوق الجمهورية العراقية، إعداد الدكتور عصام رشيد حويش، صدرت عن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية/ عمان ١٩٨١. كما أخذت بعض البيانات عن النشرة السنوية لعام ١٩٧٨ الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

من المياه الجوفية في مختلف المناطق الزراعية والمأهولة كما يتمتع العراق بثروة معدنية عالية تتمثل في احتياطية من النفط الخام الذي بلغ الانتاج السنوي منه أكثر من ١٢٠ مليون طن خلال النصف الثاني من عقد السبعينات وكذلك الكبريت الذي يقدر الموجود منه بحوالي الألف مليون طن وكذلك كميات من الفوسفات والمواد الأولية للبناء.. وغيرها.

ثالثاً ـ عناصر السياسة الاقتصادية في العراق أثناء الحرب

شكلت الاجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذت في القطر العراقي منذ قيام الحرب نموذجاً متكامل الملامح لصواب السياسة الاقتصادية خلال فترة الحرب من أجل إدامة عجلة الانتاج والمحافظة على قدرة الاقتصاد على مواجهة الأعباء التي تفرضها الحروب عادة.. فلقد دفع إدراك العراق لواقع ومستقبل الأحداث في المنطقة نحو اتخاذ جملة اجراءات كان الهدف منها خلق قاعدة متينة هيأت للقطر إمكانية رد العدوان والحفاظ على خلفية قوية للجيش المقاتل على جبهات القتال ووفرت له إمكانية التزود بالمؤون والأسلحة والأعتدة إضافة إلى الهدف الأساس وهو تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد باتجاه وضع العراق على طريق التقدم والنمو وتحقيق أفضل شروط العيش لأوسع جماهير الشعب. ونستعرض هنا بايجاز بعض عناصر السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تمت مراعاتها خلال فترة الحرب:

١ ـ تعبئة الجماهير الشعبية وتهيئتها لخوض المعركة وتطوير الاستعداد القتالي للمقاتلين وفق أحدث الأساليب العلمية والتكنيكية المتطورة لذلك لم تكن المعركة التي يخوضها العراق معركة جيش بل معركة شعب تمثلت في المشاركة الفاعلة لقوات الجيش الشعبي ومشاركتها في القتال إضافة إلى واجباتها في المحافظة على الجبهة الداخلية وعدم السماح بأي اختراق لها أو القيام بأي تخريب للمنشآت الاقتصادية في البلاد. لقد أدى قطع الطريق أمام الرتل الخامس إلى تنظيف الساحة الداخلية بصورة حفظت ظهر القوات المسلحة وخطوطها الخلفية من التعرض لأي تهديد أو اعتداء وحقق الطمأنينة للمواطنين.

٢ ـ التأكيد على رفع الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والامكانات البشرية والمادية.. وكانت خطة التنمية القومية للسنوات ٧٦ ـ ١٩٨٠ قد ركزت على مفهومي (زيادة كفاء الاداء.. ورفع إنتاجية العمل) كما نصت على (تعبئة كافة الطاقات والامكانيات وبذل الجهود واستخدام الصيغ الاستثنائية والأساليب المتطورة والمبادرات الفردية والجماعية المبنية على أسس علمية وموضوعية لانجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة)[٢].

وقد كان هذا التوجه ترجمة للمبادىء والأسس التي وردت في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي ورد فيه: (.. كما في المعارك العسكرية، حيث لا يستطيع الجيش أن يخوض معركة كبيرة وشاملة بنجاح إذا لم يكن قد اجتاز مرحلة تدريبية جيدة.. فان المعارك السياسية والاقتصادية الفاصلة لا يمكن خوضها بدون مقدمات) ذكر التقرير أنها تتمثل في (جهد كثيف وواسع النطاق لتطوير الزراعة والصناعة وتشغيل المصانع المعطلة وتوفير ما أمكن من العملات الصعبة، وتوجيه التجارة الخارجية بالشكل الذي يتلائم مع متطلبات خطط التنمية القومية ومقتضيات الاقتصاد في الانفاق)[٣].

(٢) المصدر: الجمهورية العراقية/ وزارة التخطيط: خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠.

(٣) حزب البعث العربي الاشتراكي: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، كانون الثاني ١٩٧٤.. (ثورة ١٧ تموز التجربة والآفاق).

٣ ــ إدراكاً من القطر لمعظم مسؤوليته في وحدة وتحرر الوطن العربي وتقديراً منه للمخططات المعادية التي تتحين الفرصة للانقضاض وتهديم المنجزات التي حصل عليها شعبنا.. وبسبب تفهم المتطلبات الواسعة للحرب والتكاليف التي تترتب عليها، فقد تم توفير احتياطي مناسب من الأرصدة الأجنبية بالعملات الصعبة الرئيسية المقبولة في الأسواق العالمية، وقد ظهر ذلك في الموقف المالي الممتاز الذي يتمتع به القطر أثناء الحرب، ولا نرى هنا لزاماً تكرار تصريحات المسؤولين في البنك المركزي العراقي كما لا نجد حاجة لاستعراض ما ورد في النشرات الاحصائية المالية الدولية عن الأرصدة النقدية العراقية ومتانة الوضع المالي للقطر.. وقد نجم عن ذلك كله دعم ثقة المتعاملين مع المؤسسات التجارية العراقية، مقابل اهتزاز هذه الثقة مع الحكومة الايرانية ورفض الكثير من الشركات الدولية تجهيزها بالسلع حتى تسدد الديون المترتبة بذمتها وكذلك اشتراط الدفع بالنقد الحر مقدماً.

٤ ــ تم إعطاء أولوية مطلقة لنمط وفروع الانتاج السلعي الذي يخدم المجهود الحربي ويغذي عجلة القتال ويديم حركتها الكفوءة، وقد جرى الالتزام بذلك سواء على صعيد تنفيذ المشروعات الجديدة أو توفير مستلزمات الانتاج للمشاريع القائمة على حد سواء، ومن بين مشاريع الانتاج السلعي جرى الاهتمام بشكل خاص بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية وإدامتها وتطويرها وتوفير قدر أكبر من القدرة الكهربائية في مواجهة النقص الذي حصل نتيجة التدمير أو العطل في بعض محطات التوليد وحماية شبكة التوزيع وصيانتها، وقد تحقق في هذا الشأن نجاح منقطع النظير حيث تم إضافة إلى الاستجابة للطلب المحلي القائم على الطاقة الكهربائية إيصال هذه القدرة إلى مناطق وقرى لم تحصل عليها من قبل.

وبالاضافة إلى القطاعات السلعية ركز المخطط للاقتصاد العراقي على مشاريع الطرق والجسور خصوصاً في المناطق التي تشكل سبلاً لتجهيز القوات المحاربة بالأعتدة والمؤن والتي تديم العلاقات الخلفية لهذه القوات مع بقية أرجاء البلاد وكذلك جرى الاهتمام بمنافذ الاستيراد باعتبارها المجال الحيوي لمواصلة تجهيز القوات المسلحة والاقتصاد بأجمعه بالتجهيزات المستوردة من الأسواق العالمية، الأمر الذي حقق مرونة اتصال ومواصلات عالية تمكنت من تغطية متطلبات المعركة.

٥ ــ تحققت خلال فترة الحرب خطوات كبيرة على صعيد عدم ترك أية قوة انتاجية عاطلة للوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج وخصوصاً العنصر البشري بمنع الهدر في ساعات العمل ومنح العاملين فرصة تقديم أفضل إمكانياتهم للمشاركة في العملية الانتاجية.. أما بالنسبة لعناصر الانتاج الأخرى فإن شعار الاقتصاد في استخدام الموجودات الرأسمالية كالمكائن والسيارات والعناية بصيانة هذه الممتلكات والحفاظ على قدرتها الانتاجية شهد تطبيقات عملية واسعة وكان منهج عمل للمؤسسات الانتاجية في البلاد.

وفي هذا الصدد فان بيانات المتابعة الأولية قد دللت على ارتفاع انتاجية العاملين لدى دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي أثناء الحرب نظراً لأن هذه الدوائر تقدم خدماتها بالمستوى السابق للحرب أو أفضل في بعض الحالات وبعدد أقل من العاملين بسبب التحاق عدد من منتسبيها بالقوات المسلحة والجيش الشعبي، كما ان دوائر اخرى اضيفت لها مهمات جديدة بدون تغيير يذكر في عدد العاملين فيها كمؤسسات الطرق والجسور والري.

٦ ــ أعطيت مسألة الأمن الغذائي أهمية متقدمة عن طريق تحوير محتويات سلة الإنتاج الزراعي إلى الأنواع الغذائية التي تشكل العمود الفقري للاستهلاك المحلي والاهتمام بالمحاصيل الغذائية الضرورية والتي يشكل حجمها عائقاً كبيراً أمام استيرادها باعتبارها تمثل ضغوطاً على منافذ الاستيراد كما انها تكون عادة أكثر قابلية للخزن، فالحبوب كالحنطة والشعير والرز وكذلك البطاطا مثلاً هي أكثر المحاصيل الزراعية أهمية وقت الحرب نظراً لأنها ذات قيمة غذائية مطلوبة في المنطقة العربية وفي العراق بشكل خاص، كما يمكن خزن هذه المواد بسهولة تفوق إمكانية

خزن السلع الزراعية الأخرى[٤] ومن الواضح في هذا الصدد ان التوسع في زراعة هذه المحاصيل يكون عادة على حساب إنتاج المحاصيل ذات الأهمية الأقل نظراً لصعوبة زيادة الرقعة المزروعة أثناء الحرب لأن الهدف يكون آنذاك المحافظة على هذه الرقعة وعدم تقلصها.

رابعاً ـ تنظيم الاستهلاك والسياسة السعرية

بالرغم من ان الحرب التي يخوضها العراق وفقاً لأحدث الأساليب التكنولوجية تفرض التزامات عالية فان ذلك لم يمنع المخطط للاقتصاد العراقي من إعطاء أولوية متميزة للمشاريع ذات العلاقة بحياة الجماهير وخصوصاً مشروعات الصناعات الغذائية ومشاريع الإسكان إضافة إلى المشاريع التي تعتمد بشكل أكبر على عوامل الإنتاج المحلية.. فقد نجحت خطة التنمية القومية وخطة التجارة الخارجية في توفير خزين ملائم من مختلف السلع الاستهلاكية والأدوات والأجزاء الاحتياطية سواء لأعمال الإنتاج (التشغيل) أو للأغراض الاستثمارية حتى بات من المعتقد أن العرض السلعي للمواد الاستهلاكية وانسيابيته في السوق المحلية أثناء الحرب هو أفضل مما كان عليه قبلها ولقد كان لذلك أثر نفسي إيجابي كبير على جماهير شعبنا وعلى المقاتلين في جبهات القتال.

وفي المقابل جرى تنظيم الاستهلاك بالحد من الاستهلاك الترفي وغير الضروري وتوجيه الإنفاق نحو القنوات الضرورية وتجنب الاختناقات ما أمكن، ومن الممكن التصور ان ظروف التنمية وتوسع الانفاق عليها وعلى متطلبات الحرب تؤدي في الغالب إلى ظهور مصادر جديدة للدخول وان هذه الظروف تكون ملائمة لتكدس دخول عالية لدى شرائح معينة من المجتمع لم تكن تتمتع بمثل هذه الدخول العالية سابقاً، لذلك فانها تتجه نحو الاستهلاك بشكل واسع يمثل ضغوطاً على الإنتاج ويؤثر على استهلاك الشرائح الأخرى من المجتمع الأمر الذي ينبغي معه اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التأثير على توزيع الاستهلاك، وقد يقتضي الأمر مثلاً توزيع بعض المواد بالتقنين ورفع أسعار بعض السلع الأخرى غير الضرورية والكمالية.

وفي قطرنا تم استخدام السياسة السعرية أداة فاعلة لتوجيه الطلب الاستهلاكي نحو القنوات الضرورية ومنع التكالب على بعض السلع والخدمات، لقد أدى ظهور أبواب جديدة للانفاق الحكومي إلى توليد طلب أكبر في السوق العراقية كان سيؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار يسبب ضرراً لذوي الدخل المحدود ولعوائل الأفراد المشاركين في القتال، وكان لتوجه أعداد متزايدة من العاملين نحو الالتحاق بجبهات القتال أثره الواضح في ظهور شحة في عرض قوة العمل ومن ثم حدوث ارتفاعات في الأجور أثر مماثل على الطلب الاستهلاكي. إن ارتفاع الأسعار في فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاعها في الفروع الأخرى، كما ان اضطراب الإنتاج في فرع ما يمكن أن ينسحب على ظروف الإنتاج الكلية في القطر، وينطبق هذه بصورة واضحة بالنسبة للخدمات إذ ان أي قصور في عرض الخدمات بأنواعها يمكن أن يؤثر سلبياً ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام. لذلك فقد توسعت استعانة القطر باليد العاملة العربية والأجنبية إضافة إلى اتخاذ إجراءات متعددة كان الهدف منها توسيع قاعدة الإنتاج السلعي (الزراعي والصناعي) لتحقيق أقصى إشباع ممكن للطلب الاستهلاكي مع الأخذ بنظر الاعتبار ان عمليات الإنتاج تكون معرضة للتدهور خلال الحروب إذ يتوقع آنذاك تشغيل المؤسسات الإنتاجية بأقل من طاقتها التصميمية، الأمر الذي يتعين معه على المخطط توفير ظروف الإنتاج الأفضل والعمل للمحافظة على المستوى الإنتاجي كحد أدنى وقد حقق الاقتصاد العراقي خطوات

(٤) للمزيد عن الموضوع يمكن مراجعة الدكتور عبد الوهاب الداهري: (كيفية مواجهة اقتصاد الحرب)، مطبعة الوطن بيروت ١٩٨١.

هامة على هذا الصعيد يتوقع أن تكون أساساً لتنمية اقتصادية متسارعة بعد انتهاء الحرب وتحقيق الانتصار.

خامساً ــ النشاط الاستثماري عام ١٩٨١

شكلت تهيئة المستلزمات الاقتصادية لحربنا مع العدو عنصراً أساسياً من عناصر الانتصار العسكري والسياسي وستبقى عاملاً حاسماً في مد القطر بالقدرة على الصمود ومواصلة تحقيق الانتصارات، فلقد كانت قوة الاقتصاد العراقي ومتانته من العوامل المهمة في تحقيق الانتصارات المتواصلة في الجبهة العسكرية وفي تمتين قوة وصلابة الجبهة الداخلية(٥).

لقد وضعت خطة التنمية القومية للعام ١٩٨١ لتكون أول شريحة من شرائح خطة التنمية القومية للأعوام ٨١ ــ ١٩٨٥، كما ان مؤشراتها وضعت أثناء اندلاع الحرب لذلك فقد أعطت اهتماماً متميزاً لتحقيق التوازن بين متطلبات عملية الإنماء وبين رفد المعركة بالمتطلبات اللازمة للحفاظ على الانتصار وتطويره.. لذلك فقد تضمنت الخطة تحقيق جملة أهداف رئيسية في مقدمتها:

□ توسيع وتطوير الطاقات الانتاجية في القطر بما يدعم المجهود الحربي ويخدم عملية التنمية الشاملة.

□ زيادة معدلات النمو للاقتصاد الوطني وتطوير وتائر النمو القطاعية.

□ مواصلة أحداث التغييرات الهيكلية لصالح القطاعات السلعية وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.. مع العمل على تنويع الاقتصاد وموارد الدخل لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

□ رفع نسب الاستغلال للطاقات الانتاجية القائمة وتحسين أساليب استثمار الموارد الطبيعية المتاحة للقطر.

□ تعميق دور الدولة في توفير السكن للمواطنين.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد رصدت الخطة مبلغ ٦٧٤٣ مليون دينار لغرض تنفيذ حوالي الستة آلاف مشروع موزعة على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني... ونود هنا أن نستعرض الأهداف القطاعية للخطة.

□ القطاع الزراعي:

من أجل تطوير الطاقات الإنتاجية في القطاع بشقيه النباتي والحيواني ولرفع درجة الاستغلال للموارد الطبيعية التي يملكها القطر وبهدف تعزيز نمط علاقات الإنتاج الجديدة التي خلقتها الثورة في الريف بصيغ تضمن أفضل الظروف لعيش الإنسان وتخلق الأجواء الملائمة لرفع كفاءة الأداء في المزرعة. لكل ذلك فقد تضمنت الخطة إنشاء حوالي الأربعمائة مشروع زراعي أكثر من عشرين منها تعتبر مشاريع كبرى للري والبزل إضافة إلى العديد من مشاريع الخدمات للقطاع كالخزن وتصنيع الأعلاف وغيرها، وقد خصص لهذه المشروعات مبلغ (٦٨١) مليون دينار مثلت ١٠,١ ٪ من إجمالي تخصيصات الخطة.

ونعتقد بان المبالغ المخصصة للقطاع لا تتناسب وأهميته في مجمل الاقتصاد العراقي (عدا النفط الخام) إلاّ اننا ينبغي أن نأخذ بالاعتبار طبيعة القطاع حيث تشكل استثمارات النشاط الخاص نسبة عالية إلى إجمالي الفعاليات الإنتاجية في المزرعة كما ينبغي أن يفسر الانخفاض بمحدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في القطاع بسبب تخلفه وضيق أفق الإنتاج فيه بصورة عامة.

□ قطاع الصناعة التحويلية:

استهدفت الخطة بالنسبة لهذا القطاع تحقيق الأغراض التالية بشكل أساس:

ــ التوسع في الصناعات التي تلبي احتياجات المعركة المقدسة والاستجابة للطلبات الأساسية للجماهير.

(٥) الجريدة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الثورة العربية، العدد الخامس ١٩٨١.

ـ إنشاء الصناعات التي تزيد من تشابك فروع القطاع مع التأكيد على المشروعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية.

ـ العناية بمشاريع إنتاج المواد الإنشائية لاستخدامات الجيش والدولة والمواطنين.

ـ زيادة توفير القدرة الكهربائية للاستعمالات الصناعية وللاستهلاك المنزلي والعمل على تغطية القطر بالطاقة الكهربائية مع التعويض عن النقص الحاصل بسبب مهاجمة المنشآت والأحياء المدنية.

ولتحقيق هذه الأهداف رصدت الخطة مبلغ ١٢٤٦ مليون دينار مثلت ١٨,٥ ٪ مجموع التخصيصات لتأسيس حوالي السبعمائة مشروع صناعي تدل البيانات المتاحة على ان العمل بدأ فعلاً لإنجازها كلها تقريباً.

□ قطاع النقل والمواصلات:

استهدفت الخطة تحسين كفاءة الأداء في القطاع وتوفير أحدث الأساليب التكنولوجية للعمل فيه من أجل معالجة الاختناقات خدمة لأغراض الإنتاج ومتطلبات القتال لذلك فقد تقرر تنفيذ ٥٢٥ مشروعاً للنقل والمواصلات خلال العام ١٩٨٢ بكلفة سنوية بلغ مقدارها ١٢٨٥ مليون دينار.

□ قطاع الخدمات والإسكان التشييد:

نظراً لأهمية فروع النشاط الاقتصادي التي تغطيها هذه الفقرة فقد احتلت المركز الأول في حجم التخصيصات المرصدة لها من الخطة، إذ حصلت على حوالي ١,٩ مليار دينار شكلت ٢٨,٢ ٪ من إجمالي التخصيصات كما أدرجت في الخطة مشروعات بلغ عددها أكثر من ٣٤٠٠ مشروعاً لتنفذ بواسطة هذه المبالغ المرصدة.

سادساً ـ خاتمة ونتائج

إن اقتصاد الحرب إذ يعني تعبئة القوى الإنتاجية والموارد المادية وحشد طاقات الأمة من أجل تحقيق الانتصار في المعركة، فان ذلك يعني أيضاً إجراء تعديلات على العلاقة بين التراكم القومي والاستهلاك الفردي لمواجهة الاستهلاك الحربي إلى جانب مواجهة أعباء التنمية وتعويض القوى الإنتاجية التي تفقد نتيجة للحرب وما يتسبب عنها من هدم وتدمير(٦).

لذلك فقد كان الاقتصاد العراقي أثناء الحرب جهداً جماعياً وفقاً لبرامج محددة في العمل والاستهلاك بهدف تحقيق أقصى الفوائض التي تخدم حربنا العادلة.. كما تضمن هذا التوجه أيضاً الحفاظ على الاستهلاك العام والخاص عند أدنى مستوياته لتوفير موارد أكبر بصيغة تخدم عجلة القتال بهدف تحقيق الانتصار لأن نتيجة القتال هي التي تقرر حياة البلاد أو دمارها على يد المغول الجدد، مع الحفاظ على شروط الحياة السليمة للإنسان سواء المقاتل على خطوط النار أو العامل في حقل الإنتاج. لقد تمكن العراق من وضع كافة موارده تحت تصرف العمليات الحربية وتنمية الاقتصاد ولم تكن المعركة تخص الجيش وحده بل واجباً وطنياً شارك فيه الشعب بأجمعه، لذلك فان فرص الانتصار كانت أمام العراق أكثر وأوسع وهذا ما تحقق وسيستمر مستقبلاً.. وقد كان هذا ممكناً بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي حيث تسود فعاليات الدولة وفقاً لخطط ومناهج معدة سلفاً.

لقد حقق التحرك الدولي العراقي لتأكيد شرعية وعدالة موقفه نتائج إيجابية لعزل النظام الإيراني دولياً.. كما شهدت علاقات العراق مع مختلف دول العالم تحسناً واضحاً كان من نتائجه مثلاً انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتأكيد على عقد اجتماع القمة لدول عدم الانحياز ببغداد في موعده، كما حصل استقطاب

(٦) الثورة العربية: العدد الأول ١٩٧٠.

واضح للحكومات العربية، لم تشر عنه إلاّ بعض الحكومات التي وقفت منذ البداية موقف المزايدة والجلبة الفارغة تجاه القضايا القومية العربية، وعلى الصعيد الدولي فان إيران لم تحصل إلاّ على مساعدة الكيان الصهيوني ودولة واحدة لا أهمية لها على الساحة الدولية لتؤكد بذلك اصابتها بمرض اليسار الطفولي وتوجهاتها الهوجاء في معاكسة الاتجاهات العالمية لمجرد الظهور وتأكيد الذات، الأمر الذي تطلب من العراق اتخاذ موقف حاسم ومتشدد لم يسمح بتكرار هذه الظاهرة مرة اخرى طيلة الفترة اللاحقة.

أخيراً.. فان المسألة التي ينبغي التأكيد عليها في الوقت الحاضر هي استغلال الطاقات العاطلة لتغذية عجلة الحرب وتخفيض ضغط تمويلها على القطاعات والموارد الاقتصادية، سواء كان ذلك لعوامل الإنتاج المادية بتحسين استغلال التكوين الرأسمالي المتوفر في البلاد أو بالنسبة للموارد البشرية عن طريق القضاء على البطالة الجزئية وانهاء الأعمال غير المنتجة (كالوسطاء غير الضروريين) وزيادة ساعات العمل ورفع إنتاجية العاملين[٧]. إن الارتفاع الحاد في أجور العمل بداية العمل كان أمراً متوقعاً، إلاّ انه كان من المتوقع أيضاً أن يتبع ذلك انخفاض الأجور مع استكمال الدولة لإجراءاتها التنظيمية الاقتصادية والإدارية بمضي المدة واتضاح حجم وأبعاد الحرب التي تخوضها، وبالفعل فقد بدأت هذه الإجراءات مع بدأ تنفيذ خطة التنمية القومية لعام ١٩٨٢.

(٧) للمزيد عن الموضوع راجع الدكتور حسين عمر: (الاقتصاد العراقي في الحرب والسلم) مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٦.